

المؤتمر العلمي الرابع حول " التنمية البشرية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة"

جمهورية مصر العربية يوم 26 مارس 2019

ط.د : بن ناصر سيدأحمد

د: عتيق عائشة

جامعة عبدالحميد بن باديس – مستغانم ،

جامعة عبدالحميد بن باديس – مستغانم ،

sidahmed.bennacer@univ-mosta.dz

aicha.atig@univ-mosta.dz

الملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى إبراز دور تبني المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر وتسهيل قراءة القوائم المالية من خلال تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF، حيث خلصت الدراسة إلى أنه رغم الجهود المبذولة من طرف الجزائر من أجل تحسين بيئتها الإستثمارية إلا أنها لاتزال غير جاذبة للإستثمارات الأجنبية المباشرة وهذا حسب تقارير المؤشرات الدولية للإستثمار، في حين أن تبني تطبيق المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS يساهم كثيرا في زيادة تدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة، كما يسمح بتوفير معلومة مالية موثوق بها وقابلة للمقارنة دوليا، بما يساعد المستثمرين على اتخاذ قرارات في الأسواق المالية الدولية.

الكلمات المفتاحية : الإستثمار الأجنبي المباشر، مناخ الإستثمار في الجزائر، معايير المحاسبة الدولية، النظام المحاسبي المالي.

Abstract:

This study aims to determine the importance and the role of the adoption of IAS/IFRS in attracting FDI and facilitating the reading of financial statements in Algeria, by applying the new financial accounting system SCF, The study concluded that despite the efforts that are implemented by the state to improve the investment conditions, it remains still not attractive to FDI, according to reports established by the International Investment Climate Indices. The adoption of IAS/IFRS contributes to increasing FDI flows and also provides reliable and internationally comparable financial information to help investors make decisions in international financial markets.

Keywords: FDI, Investment Climate in Algeria, International Accounting Standards, Financial Accounting System.

مقدمة:

يعرف الاستثمار الأجنبي بالاستثمار الناشئ عبر الحدود، والمتمثل في استخدام المدخرات خارج الاطار الجغرافي للدولة وحدودها الإقليمية، نتيجة لانتقال رؤوس الأموال الاستثمارية وشتى الموارد الاقتصادية الى دولة أجنبية، بهدف تحقيق الأرباح وتعظيم المنافع المحققة، وللاستثمار الأجنبي أشكال متعددة ومتباينة، إلا أن المعيار الأكثر استعمالا، هو ذلك الذي يأخذ في الحسبان مقدار السيطرة والتحكم في الاستثمار الأجنبي الذي من خلاله يتم تصنيف الاستثمارات الأجنبية الى استثمارات مباشرة وأخرى غير مباشرة ، ، كما يتضمن الاستثمار الأجنبي المباشر تحركات رأس المال ليس في شكل حصص ملكية فقط، وإنما في شكل معدات وآلات وتكنولوجيا ومعرفة و مهارات.

ومع التنامي المتزايد للشركات متعددة الجنسيات، التي تعتبر وحدات إنتاجية تحاول توسيع نشاطاتها الدولية لغزو الأسواق العالمية ، طرحت الممارسة المحاسبية فيها جملة من الاشكاليات التي لم تكن المحاسبة التقليدية قادرة على معالجتها ، سواء مشاكل داخلية أو خارجية ، كمشاكل ادارة مخاطر الصرف الأجنبي وتقييم الأداء أو مشاكل ترجمة العملات النقدية الأجنبية ونظم المعلومات والاتصال¹، بالإضافة الى التباين في اعداد القوائم المالية وتوحيدها وتباين طرق القياس². هذا ما استدعى الحاجة الى ضرورة التوحيد المحاسبي، لحماية الاستثمارات والحفاظ على ثقة المستثمرين عبر العالم، وتحقيق أكبر قدر من التناسق والتجانس في الطرق والأساليب المحاسبية بين الدول المختلفة، وكانت النتيجة اختيار مرجع محاسبي معترف به عالميا.

ونظرا لرغبة الدولة الجزائرية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، قامت بإصلاح النظام المحاسبي بالانتقال من المخطط المحاسبي(PCN) بنظام محاسبي مالي(SCF) مبني على أساس المعايير المحاسبية الدولية، بهدف توفير أحسن بيئة أعمال لها، من معلومات محاسبية مالية صادقة وشفافة وموثوق بها وقابلة للمقارنة دوليا.

وبناء على ما سبق تم طرح الاشكالية التالية:

ماهو دور تبني المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS في جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة بالجزائر؟

وقصد الإلمام بجوانب هذا الموضوع، تم تقسيم هذا البحث إلى المحورين الرئيسيين المواليين:

¹ سعود جايد العامري، " المحاسبة الدولية منهج علمي للمشاكل المحاسبية وحلولها"، دار المناهج للنشر والتوزيع ، ط 1، عمان، 2010 ص 34-35.
² المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، "الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية"، السنة الرابعة والثلاثون - العدد الفصلي الثاني (أبريل - يونيو) 2016 ، الكويت، ص 6

• الإستثمار الأجنبي المباشر والمعايير المحسبية الدولية.

• أهمية تبني المعايير المحاسبة الدولية للاستثمار الأجنبي المباشر.

1. المحور الأول: الإستثمار الأجنبي المباشر والمعايير المحاسبة الدولية

1.1 ترتيب المناخ الاستثماري الجزائري حسب المؤشرات الدولية لجذب الإستثمار الأجنبي المباشر:

1.1.1 حسب مؤشر التنافسية العالمي:

يستند ترتيب تنافسية الدول في تقرير التنافسية العالمي الى مؤشر التنافسية العالمي الذي حدده منتدى الاقتصاد العالمي للمرة الأولى عام 2004 ، ويتم احتساب درجات المؤشر ووضع نقاط حسب تنافسية كل بلد عن طريق جمع البيانات العامة والخاصة لمجموعة من المؤسسات والسياسات والعوامل التي تحدد مستوى إنتاجية الدولة والمتعلقة بنحو 12 فئة أساسية تمثل الدعائم الاساسية للتنافسية ، تتمثل في البنية التحتية، وحجم السوق، وبيئة الاقتصاد الكلى، والصحة، والتعليم الأساسي، والتعليم العالي والتدريب، وكفاءة السوق والسلع، وتطور الأسواق المالية، وتكنولوجيا المعلومات، وكفاءة سوق العمل، وتطور الأعمال، والابتكار³.

وتقهقرت تنافسية الجزائر في 2016 الى المرتبة 86 عالميا من بين 140 دولة ب 7 رتب مقابل المرتبة 79 سنة 2015 كما تضمنت كل التقارير الخاصة بهذا المؤشر أن العوامل الأكثر اشكالية أو العوائق لممارسة الاعمال التجارية في الجزائر تتمثل في:

- مشكل الحصول على تمويل؛

- الفساد؛

- البيروقراطية الحكومية؛

- المعدلات الضريبية؛

- تعقد الانظمة الضريبية.

وبالتالي أوصت على ضرورة العناية بالقطاع المالي، مراجعة الإطار المؤسساتي للاقتصاد الجزائري، زيادة الاهتمام بفعالية أسواق العمل والسلع والأسواق المالية والاهتمام أكثر بالمنشآت القاعدية حيث احتلت المرتبة 105 من بين 140 دولة في تقرير 2015-2016، وهذا راجع إلى رداءة نوعية الطرقات (المرتبة 105) والموانئ (المرتبة 111) ومنشآت النقل الجوي (المرتبة 123)، بالإضافة الى صعوبة

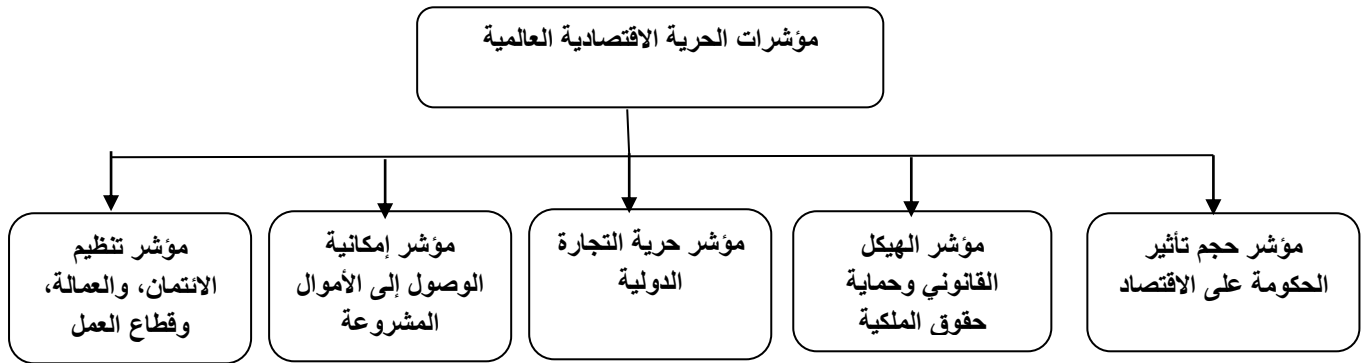
³ منتدى الاقتصاد العالمي، " تقرير التنافسية العالمي يكشف اهمية الابتكار وقوة البيانات المؤسسية في تعزيز تنافسية الدول"، 2013-2014 من الموقع: www.weforum.org/gcr.

الحصول على المعطيات القاعدية لقياس المؤشر تجعل الجزائر أقل تنافسية حتى على الصعيد العربي، وضعف مجالات الإبداع التكنولوجي وحماية الملكية الفكرية التي تعتبر من أهم المؤشرات.

2.1.1 حسب تقرير الحرية الاقتصادية العالمية:

يصدر تقرير مؤشر حرية الاقتصادية العالمية والذي يرمز له بالرمز " EFW index " عن مؤسسة هيرتيج الأمريكية الدولية ويعتمد تصنيف هذا المؤشر من هذه الأخيرة على عدة معايير تدخل ضمن خمسة مؤشرات رئيسية والمبينة في الشكل التالي:

الشكل 1: مؤشرات الحرية الاقتصادية العالمية



المصدر: منتدى الاقتصادي العالمي، " تقرير التنافسية العالمي، 2013-2014. "

وتتلخص هذه المؤشرات في:

- **مؤشر حجم تأثير الحكومة على الاقتصاد:** من خلال مساهمتها في مختلف المشاريع، ودخولها كشريك في إنجازها، الأمر الذي يعتبره القائمون على الدراسة تقييدا لحرية الأفراد الذين يجب أن تعطى لهم هوامش أكبر في تسيير الحياة الاقتصادية حيث أنه كلما زاد الإنفاق الحكومي بالنسبة إلى إنفاق الأفراد، والأسر، والشركات، فإن اتخاذ القرار من جانب الحكومة يحل محل الاختيار الشخصي؛ فينخفض مستوى الحرية الاقتصادية.
- **مؤشر الهيكل القانوني وحماية حقوق الملكية:** وهو الجسم التشريعي الذي ينظم الحياة الاقتصادية والاستثمارية في كل دولة، وهذا من خلال دراسة الحرية التي تمنحها هذه القوانين، وأداء القضاء في الجانب الاقتصادي، وحماية حقوق الملكية، وتشجيع القوانين لإبرام العقود المختلفة.

- مؤشر إمكانية الوصول إلى الأموال المشروعة: ذلك أن غياب الأموال يقلل من شأن المكتسبات من التجارة أما فيما تمثل الجانب المالي في هذه الدراسة يتمثل في نمو الثروة ومستوى التضخم السنوي، إضافة إلى حرية امتلاك حسابات بنكية من العملة الأجنبية.
- مؤشر حرية التجارة الدولية: التي درسها عبر دراسة التعريفات الجمركية، ومدى تحرر التبادل التجاري الدولي من العوائق التنظيمية، إضافة إلى مدى التسهيلات المقدمة إلى الأجانب من أجل الاستثمار والملكية، بالإضافة إلى مؤشرات أخرى تتعلق بالسياسات المعتمدة في تقديم القروض ومختلف الإجراءات البيروقراطية والإدارية التي يمر بها المستثمر من أجل الانطلاق في نشاطه.
- مؤشر تنظيم الائتمان، والعمالة، وقطاع العمل، والمتعلق بالقدرة على الدخول إلى الأسواق، والتدخل في حرية المشاركة في التبادل الطوعي.

لم تتعدى الجزائر منطقة الدول الأقل حرية، حيث كان لها أسوأ تقييد في تقرير سنة 2015، تمثل في 48.9 نقطة متراجعة ب 1.9 نقطة عن 2014 لتكون بذلك في المراتب الأخيرة، واعتبرتها أسوأ دولة عربية في مجال الحرية الاقتصادية، رغم التقدم الكبير في السنوات الأخيرة خاصة فيما يتعلق بتحسين الإدارة المالية بالإضافة إلى أن نتائج التقرير لا تعبر عن قوة الاقتصاد بصورة إجمالية، فقد احتل الاقتصاد الصيني الذي يصنف الثاني عالميا بعد الولايات المتحدة الأمريكية في المركز 123 عالميا عام 2012 برصيد نقاط لم يتجاوز 6.22، حيث تم إدراجه ضمن نفس فئة الجزائر أي الأقل حرية على الإطلاق أي "الاقتصاد المقيدة"، وذلك بسبب الإجراءات التي تعتمد بكين التي تحاول من خلالها حماية شركاتها و صناعتها من تأثير الغزو الأجنبي لأسواقها الداخلية.

أرجعت مختلف التقارير أسباب رتبها المتدنية في تقارير مؤشر الحرية الاقتصادية العالمي إلى⁴:

- الاعتماد المفرط على قطاع الطاقة، بحيث لم تتقدم السياسات الرامية إلى تحسين الكفاءة التنظيمية والحفاظ على الأسواق المفتوحة لتطوير قطاع خاص أكثر ديناميكية؛
- نظام قضائي غير فعال، واستمرار حلة عدم اليقين السياسي وموقفها السلبي تجاه الاستثمار الأجنبي الذي يعرقل الاندماج الكامل في الاقتصاد العالمي؛

- مستويات عالية من الفساد تعصف بالأعمال التجارية والقطاع العام، لا سيما قطاع الطاقة اشارة الى قضية سوناطراك؛

- تحدث ما يقدر نصف جميع المعاملات الاقتصادية في الجزائر في القطاع غير الرسمي؛

- معظم الممتلكات العقارية في أيدي الحكومة؛

- العوائق البيروقراطية الكبيرة للنشاط التجاري على الرغم من بعض التحسينات لبيئة الأعمال؛

- هيمنة المصارف العامة على القطاع المالي رغم تزايد المصارف الخاصة؛

⁴ www.heritage.org/index/country/algeria,

-الانخفاض الكبير في حرية الاستثمار وإدارة الانفاق الحكومي الى الحد الذي يفوق ادخال تحسينات في التحرر من الفساد؛

- اعتبار قاعدة 49/51 عائق أمام الاستثمار الاجنبي.

3.1.1 حسب تقرير الشفافية العالمي:

توصلت منظمة الشفافية العالمية في تقريرها عام 2012 أن الفساد قد أصبح مترسخا في الاقتصاد العالمي رغم جهود النشطاء في العالم ويظهر مؤشر الفساد بالمنظمة أن ثلثي الدولة ال 176 التي شملها المسح جاءت دون 50 درجة مما يعني أنها فاسدة بشدة وأن مستويات الرشوة وسوء استخدام السلطة والتعاملات السرية مازالت متفاقمة في كثير من الدول.

وفي تقرير 2015 لوحظ أن أكثر من 6 مليارات نسمة يعيشون في دول يتفشى فيها الفساد بشكل أو بآخر وأن الدول التي تنتشر فيها النزاعات والاضطرابات والدكتاتوريات من بين أكثر الدول فسادا وأقلها أمنا⁵.

أما على المستوى الجزائري هناك الجمعية الوطنية لمكافحة الفساد "ANLC" التي تمثل منظمة الشفافية الدولية في الجزائر.

حسب هذا المؤشر، خلال السنتين 2010 و 2011 لم يتجاوز تنقيط الجزائر 3 نقاط -حسب تقييم من 0 الى 10 - وحسب المنظمة تعتبر أن حصول أي دولة على أقل من 3 نقاط لعدة سنوات متتالية هو مرادف لانتشار الفساد بشكل واسع في دواليب وأجهزة ومؤسسات الدولة وانعدام ارادة سياسية لمحاربهه، أما بين 2012-2015 -وحسب سلم مرقم من 0 الى 100 استقرت في 36 نقطة خلال السنوات الثلاث 2013-2014-2015 ويرجع مراتب التصنيف التي تحصلت عليها الجزائر الى الأسباب التالية:

- غياب الارادة السياسية في القضاء عليه، ويعد الفساد أداة من أدوات السلطة مثلما تدل عليه القضايا الدولية التي تطورت فيها على غرار فضيحة " أس أن سي لافالان الكندية، " SNC-Lavalin" وفضيحة الطريق السيار؛
- فشل برامج وسياسات مكافحة الفساد وعدم جدية الهيئات المعنية في كبح هذه الظاهرة؛
- عدم تنصيب الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد في حين أن رئيس الجمهورية أمر بتعجيل تنصيبه/ وغياب المستجدات بخصوص الهيئة المركزية للوقاية ومحاربة الفساد المقررة بموجب قانون 06-01 المؤرخ في 2006 التي لم يتم تفعيلها إلا بعد 4 سنوات، والديوان الوطني لقمع ومحاربة الفساد فهو جهاز صوري لتلميع صورة النظام بالنسبة للخارج.

● مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال:

يصدر هذا المؤشر عن البنك الدولي، يهتم بالبحث في الاجراءات الحكومية التي تعزز أنشطة الاعمال وتلك التي تعوقها ويعرض مؤشرات كمية للاجراءات الحكومية المنظمة لأنشطة الأعمال التجارية وحماية حقوق الملكية، وتخضع للقياس في التقارير التي تؤثر على 10 مراحل من حياة منشأة الأعمال هي: بدء النشاط التجاري، استخراج تراخيص البناء، توظيف العاملين، تسجيل الملكية، الحصول على الائتمان، حماية

⁵ www.transparency.org,

المستثمرين، دفع الضرائب، التجارة عبر الحدود، انفاذ العقود وتصفية النشاط التجاري.

يعتمد هذا المؤشر على نوعين من البيانات ، النوع الأول على مطالعات القوانين والاجراءات الحكومية وتفسيراتها، بينما يعتمد الثاني على مؤشرات الحركة والوقت التي تقيس درجة الكفاءة في تحقيق الهدف الاجرائي⁶.

والهدف الأساسي من التقرير هو تزويد المستثمرين وصانعي القرار، بتحليل ومعلومات رقمية ووصفية تساعد على اتخاذ القرار، من خلال تطوير عدد من المؤشرات التي تفيد في معرفة الوضع النسبي لكل دولة بالمقارنة مع دولة أو مجموعة من الدول، ويتراوح المقياس بين 0 و 100 حيث يشكل الصفر مقياس الأداء الأسوأ و 100 مستوى الأداء الأعلى.

● إصلاحات الجزائر في مجال ممارسة أنشطة الأعمال:

ضمت تقارير البنك الدولي الاصلاحات التي قامت بها الجزائر لتسهيل ممارسة أنشطة الأعمال، تمثلت في اجراءات حكومية جديدة بهدف تحسين ادارة عملية استخراج تراخيص البناء والمساعدة في ضمان إتمام مشاريع البناء والتشييد في موعدها وبصورة آمنة كما قامت بخفض تكلفة نقل الملكية وسعر الضريبة على دخل الشركات لبعض القطاعات من 25% الى 19% وسهلت كذلك انفاذ العقود من خلال اعتماد قانون جديد للاجراءات المدنية وزيادة كفاءة عمل المحاكم⁷. بالإضافة الى تحسين نظام معلوماتها الائتمانية من خلال ضمان حق المقترضين في فحص بياناتهم الشخصية بموجب القانون وامكانية الحصول على المعلومات الائتمانية عن طريق الغاء الحد الأدنى للقروض الى تدرج في قاعدة البيانات، رفع مستوى البنية التحتية في ميناء الجزائر العاصمة لتسهيل التجارة عبر الحدود، وتخفيف الضغط الضريبي على رقم أعمال الشركات حيث تم تخفيف الرسم على النشاط المهني، وإلغاء الحد الأدنى للرأسمال الخاص بتأسيس شركات جديدة، وتسهيل الحصول على رخص البناء في أقل وقت ممكن وزيادة الشفافية في تعريفه الكهرباء.

وحسب تقرير 2017 لمؤشر ممارسة أنشطة الاعمال، يتطلب تأسيس شركة جديدة في الجزائر 12 إجراء و 20 يوما في المتوسط و 11,1% من الناتج الفردي الخام، أما الحصول على رخصة بناء فتتطلب 17 إجراء و 130 يوما و 0,9% من الناتج الفردي، ويتطلب الربط بالكهرباء 5 إجراءات و 180 يوما. أما عددالضرائب الإلزامية المدفوعة فيبلغ 27 ضريبة ورسم ويتطلب تخصيص 265 ساعة للقيام بذلك وتعادل قيمتها الإجمالية 65,6% من الدخل الإجمالي⁸.

وعلى الرغم من شغلها المركز 156 في الترتيب العالمي من تصنيف 190 دولة، استطاعت الجزائر إحداث تحسن كبير في بيئة الأعمال هذا العام، وتصدر بلدان المغرب العربي التي أجرت إصلاحات حيث قفزت سبعة مراكز مقارنة ب 2016 حيث شغلت المركز 163 من تصنيف 189 دولة، وحلت الجزائر في صدارة دول المغرب العربي التي قامت بأكبر عدد من الإصلاحات في المجال، إلا أن هذا غير كاف لجذب الاستثمارات الأجنبية.

⁶ البنك الدولي للإنشاء والتعمير، "تقرير ممارسة أنشطة الأعمال"، 2009، ص 7، منشورة في الموقع التالي www.doingbusiness.org

⁷ البنك الدولي، "تقرير ممارسة أنشطة الأعمال في العالم العربي"، 2010، ص 6،

⁸ World Bank Group, "Doing Business Equal Opportunity for all", 2017, p 189, published in

www.doingbusiness.org

2. المحور الثاني: أهمية ومعوقات تبني المعايير المحاسبية الدولية للاستثمار الأجنبي المباشر

1.2 أهمية تبني المعايير المحاسبية الدولية للاستثمار الأجنبي المباشر:

خلال عشر سنوات الماضية، تم ملاحظة ظاهرتين مثيرتين للاهتمام، تمثلت الظاهرة الأولى في أن أكثر من 120 دولة اعتمدت المعايير المحاسبية الدولية للاستثمار الأجنبي المباشر جزئيا أو كلياً، أما الثانية تمثلت في زيادة هائلة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة للدول النامية (تقريباً نصف تدفقات الاستثمار الأجنبي العالمي)⁹، كما يعتبر المستثمرين الاجانب أن مجموعة واحدة من المعايير المحاسبية تعتبر الحل الأمثل لجميع البلدان في العالم لأن البنية التحتية القانونية ورأس المال البشري والحوافز تختلف من بلد الى آخر، أثبتت الدراسة الاستقصائية أن هناك علاقة هامة بين الظاهرتين السابقتين في البلدان النامية باعتبارها المستفيد الأكبر من اجتذاب رؤوس أموال اضافية من الخارج، وتم التوصل إلى أن العلاقة تذهب لكلا الاتجاهين أي يؤدي الحصول على قيمة بين حوالي 0.5 و 1.6 بليون دولار في السنة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الى احتمال تطبيق "IAS/IFRS" كما يؤدي هذا الأخير الى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بحيث:

- استخدام معايير محاسبية مألوفة ومستخدمة على الصعيد العالمي تساعد على الحد من تباين المعلومات بين المستثمرين المحليين والأجانب ومحلي الاستثمارات وزيادة ثقتهم في البيانات المالية للشركات، لتقييم البيئة الاستثمارية، والسماح لهم بالاستجابة بطرق أكثر دقة وفي الوقت المناسب لأحداث السوق وجذبهم الى الأسواق الاجنبية الاستثمار أكثر فيها؛
- المستثمر الدولي يبحث عن معلومات محاسبية ذات جودة عالية لقراراتهم الاستثمارية و تطبيق "IAS/IFRS" يوفر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية .

- تصميم أنظمة معلومات متكاملة تتماشى مع تزايد تداخل أنشطة الشركات على المستوى الدولي.

- توفير قدر كبير من الجهد والوقت عند اعداد قوائم مالية موحدة، و تحقيق التكامل بين التقارير الداخلية والخارجية وتطوير مقاييس أداء

موحدة¹⁰.

- يقلل من مخاطر المتوقعة لممارسة الأعمال التجارية مع شخص غير مألوف في بلدان تتميز بعدم اليقين والغموض الاقتصادي، وتكون

المعلومات فيها غير متاحة أو قليلة، بالتالي المستثمرون ينفرون من الدول التي تتميز بالغموض وعدم توفر المعلومات اللازمة لهم.

⁹ Nicolas Pologeorgis, "The impact of combining the U.S. GAAP and IFRS", article is available online: www.investopedia.com/articles/economics/12/impact-gaap-ifrs-convergence.asp#ixzz408Lkbz1L. seen the 25/10/2016.

¹⁰ عيد محمود حميدة، "المحاسبة الدولية"، مركز التعليم المفتوح برنامج محاسبة البنوك والبورصات، جامعة بنها، مصر، 2010-2011 ص 175

- يقلل من تكاليف المعاملات وبالتالي يخفض من تكاليف رأس المال وهو ما يشكل حافزا للمستثمرين الأجانب؛
- حماية حقوق الاطراف المستفيدة من المعلومات المحاسبية، عن طريق الافصاح العام عن فرص ونتائج الاستثمار، ومنع استفادة البعض من المعلومات المحاسبية دون البعض الآخر.
- تعزز موضوعية المخرجات المحاسبية، تنظيم الممارسات المحاسبية ووضع ضوابط وحلول للمشاكل التي قد تواجه التطبيق العملي لها¹¹.
- يشجع تطبيق "IAS/IFRS" الشركات للوصول الى أسواق رأس المال العالمية والاستثمار عبر الحدود حيث يعتبر الاقتصاد النيجيري أن تطبيقها تعتبر خطوة صحيحة في الاتجاه الصحيح على الرغم من ان هناك العديد من القضايا والتحديات التي تواجه التنفيذ، حيث تطبيق الشركات لها سوف يتيح مصداقية أكثر للبيانات المالية وستعزز ثقة المستثمرين وجذب المعاملات المالية عبر الحدود التي تعتبر أساس للنمو الاقتصادي.
- تقليص من احتمالات حدوث الازدواج الضريبي بين الدول الأعضاء، و جميع أنواع المخاطر من الاحتمالات القانونية للاحتيال وجعل الأعمال التجارية الدولية أكثر كفاءة، خاصة أن "IAS/IFRS" تتميز بالمرونة في تسوية الاختلافات في الثقافات والممارسات التجارية من كل دولة.

2.2 ايجابيات جلب الاستثمار الاجنبي المباشر للاقتصاد الجزائري:

- هناك الكثير من المنافع والفوائد الاقتصادية الهامة التي يمكن للدول المضيفة كجزائر الحصول عليها جراء استقطابها للإستثمار الأجنبي المباشر من أهمها:
- تحقيق التنمية المستدامة عبر تمويل المشاريع الاستثمارية وتوفير فرص العمل؛
 - الزيادة في النمو الاقتصادي إذا صاحب تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر زيادة في معدل نمو الاستثمارات المحلية.
 - يمثل قوة دفع للاقتصاد المحلي من أجل تحسين قدرته على النمو وعلى التفاعل مع الاقتصاد العالمي والمشاركة بكفاءة في العملية الانتاجية الدولية؛
 - دعم حركة الاندماج والتكامل والتبادل التجاري بين دول العالم؛
 - تطوير البنى التحتية والنفوذ الى شبكات التسويق الدولية؛

¹¹ شعيب شنوف، "الممارسة المحاسبية في الشركات متعددة الجنسيات والتوحيد المحاسبي العالمي"، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 2006-2007، ص 175.

- الاستفادة من نقل التقنية المتقدمة والمهارات الفنية وأساليب الإدارة الحديثة، لأن العمل بفروع الشركات الأجنبية يساهم في تدريب العمالة المحلية واكتسابها المهارات التكنولوجية الحديثة باستخدام أحدث أساليب العمل والتدريب ، كما يؤثر تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر على العمالة المباشرة-العمالة التي يتم خلقها داخل الشركات الأجنبية- وعلى العمالة غير المباشرة أي العمالة التي يتم خلقها في الشركات المرتبطة سواء بشكل أفقي أو بشكل رأسي¹².
- لا يشكل عبئا جامدا على الاقتصاد المضيف، كالمدفوعات التي تدفعها الدول على القروض الخارجية؛
- دخوله في القطاعات الإنتاجية الموجه للتصدير أو التي تحل محل الواردات، أي وسيلة لبناء القدرات الإنتاجية.
- يعوض نقص الموارد المالية المحلية وضعف الادخار ويساهم في سد الاحتياجات من العملة الأجنبية وسد العجز في ميزان المدفوعات وتمويل برامج وخطط التنمية.

1.3 تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الجزائر (2005-2015)

كان تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الجزائر في الفترة 2005-2015 كما هو موضح في الشكل الموالي:

الشكل 2: تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الجزائر



المصدر: إحصائيات UNCTAD

من خلال الشكل انلاحظ أن تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر سجلت ارتفاعا سنة 2006 مسجلا تدفق يقدر ب 1888 مليون دولار، بسبب تحسن الأوضاع الاقتصادية للبلاد ومحاربة الارهاب وفق مبادئ الخطة التي جاء بها رئيس الجمهورية المتمثلة في المصالحة الوطنية، بالاضافة الى تعديل القوانين الخاصة بالاستثمار الأجنبي كالأمر رقم 06-08 الصادر في 15 جويلية 2006 ، إلا أنه في سنة 2007 حقق تراجع بنسبة

¹² محمود حسين الوادي، ايهاب نظمي صابر وآخرون، "قضايا اقتصادية وإدارية معاصرة في مطلع القرن الحادي والعشرون-النحدييات-الفرص-الأفاق"، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الجزء الأول، ط1، 2009، ص 96.

7,67% مع العلم أن دول شمال افريقيا حققت أعلى ارتفاع لتدفق الإستثمار الأجنبي المباشر في الفترة 2005-2015 بلغ 23097 مليون دولار بنسبة ارتفاع 6,96% عن سنة 2006 ويرتفع مرة أخرى في سنة 2008 الى ما قيمته 2631 مليون دولار، بسبب محدودية اندماج نظامها المالي في النظام المالي العالمي ولم تتأثر بتداعيات الأزمة المالية، وعرف تراجعاً سنة 2010 نتيجة انخفاض الاستثمار الوارد عالمياً، حقق بذلك أقل نسبة من مجموع عدد المشاريع في الفترة ما بين 2005-2015 نتيجة الفشل في تحسين جاذبية الاستثمار ورداءة مناخ الأعمال حسب المؤشرات الدولية لجذب الإستثمار الأجنبي المباشر، وتطبيق قاعدة 49-51 سنة 2009 حيث بلغ عدد مشاريع الإستثمار الأجنبي بالشراكة أربعة مشاريع سنة 2009 و تسعة مشاريع سنة 2010.

حققت ارتفاعاً في سنة 2011 بنسبة 12,13% مع العلم أن دول شمال افريقيا حققت في نفس السنة بنسبة 52,06%، بعد ذلك شهد تقلبات من 2012 الى 2015 مسجلة تدفق سلبي انخفاض ب 587 مليون دولار، نتيجة¹³:

- انخفاض أسعار البترول ابتداءاً من شهر جوان 2014

- عجز في الحساب الجاري الخارجي مما أدى الى تآكل شبه كلي لموارد صندوق ضبط الإيرادات وانخفاض ملحوظ في احتياطات الصرف بقيمة 34,81 مليار دولار نهاية 2015.

- ارتفاع معدل التضخم، حيث بلغ المتوسط السنوي 4,8% سنة 2005 ، وفي ديسمبر 2016 بلغ 6,4%.

- انخفاض سعر الصرف الاسمي للدينار بحوالي 20% مقابل الدولار الأمريكي وب 3,8% مقابل الاورو في 2015.

¹³ بنك الجزائر، مداخلة السيد المحافظ حول "التطورات المالية والنقدية سنة 2015 وتوجهات السنة المالية 2016 في طرق استمرار الصدمة الخارجية"، أبريل 2017 ، منشورة في الموقع التالي: www.bank-of-algeria.dz.

خاتمة:

ان أهمية ودور الاستثمارات الأجنبية في التنمية أصبح من الأمور المسلم بها، وأصبحت الدول النامية كوجهة مفضلة ومصدر جديد لتدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر، لهذا يشمل تشجيع الاستثمار جميع الأنشطة والتدابير الرامية إلى إيجاد محددات مواتية للاستثمار الأجنبي في البلد المضيف. وتتضمن هذه المحددات، إطار سياسات الاستثمار الأجنبي والمحددات الاقتصادية وتيسير الأعمال. ويمكن لكل عنصر من هذه العناصر أن يعمل كحافز على الاستثمار أو كعائق له.

بحيث تعمل الجزائر منذ مدة على إصلاح قطاع المالية والبنوك، تحسين مناخ الاستثمار و خلق المؤسسات التي تسهل العملية، وقد تم التوصل الى أن الجزائر تمتلك عدة ميزات نسبية، التي تزيد من إمكانات الاستثمار الأجنبي المباشر، وفي نفس الوقت تعاني من بعض النقائص التي يمكن اعتبارها كمعوقات أو عوامل طرد له.

فبالنسبة للإمكانيات تتمتع الجزائر بعدة نقاط قوة، من بينها الإصلاحات العديدة المهادفة الى جذب الإستثمار الأجنبي المباشر

من بينها انشاء المؤسسة الوطنية لتطوير الاستثمار والشباك الوحيد، التي تعتبر كخطوة لترويج الفرص الاستثمارية الى الخارج، بالإضافة الى الوفرة الكبيرة في الثروات الطبيعية، وحجم السوق الداخلي ومجتمع يتكون من نسبة كبيرة من الشباب، القرب الجغرافي من الأسواق الخارجية.

غير أن ذلك لم يساهم في تحقيق النتائج المرجوة في الآجال المناسبة، وبقيت الجزائر في المراتب الأخيرة في أغلب التقارير الاقتصادية الصادرة عن هيئات دولية رسمية وغير رسمية. هذا راجع الى العديد من الأسباب أغلبها في مجال تيسير الأعمال، ابتداء من المحيط البيروقراطي الذي تعرفه الادارة الجزائرية في دراسة الملفات التي تأخذ مدة طويلة سواء تعلق الأمر باستخراج التراخيص أو التوظيف أو تسجيل الملكية، والذي يعتبر غير مقبول من طرف الأجانب؛ أضف الى ذلك قضية الفساد التي تعتبر من بين المشاكل التي تطرحها الهيئات الدولية رغم القوانين الصادرة في السنوات الأخيرة لتوقيف أي حركة لمكافحة الرشوة والفساد؛ بالإضافة الى عدم وجود استقرار في قوانين الاستثمار التي تتغير عن كل قانون مالية جديدة وتأثير قاعدة 49/51.

وعليه لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر هناك الحاجة الى نظم محاسبة مالية أكثر شفافية مثل معايير المحاسبية الدولية، بالإضافة الى تحرير سوق رأس المال العام.

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

- 1- سعود جايد العامري، " المحاسبة الدولية منهج علمي للمشاكل المحاسبية وحلولها"، دار المناهج للنشر والتوزيع ، ط 1، عمان، 2010 .
- 2- عيد محمود حميدة، "المحاسبة الدولية"، مركز التعليم المفتوح برنامج محاسبة البنوك والبورصات، جامعة بنها، مصر، 2010-2011.
- 3- محمود حسين الوادي، ايهاب نظمي صابر وآخرون، "قضايا اقتصادية وإدارية معاصرة في مطلع القرن الحادي والعشرون- النحديات-الفرص-الأفاق"، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الجزء الأول، ط1، 2009.
- 4- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، "الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية"، السنة الرابعة والثلاثون - العدد الفصلي الثاني (أبريل -يونيو) 2016 ، الكويت.
- 5- منتدى الاقتصاد العالمي، " تقرير التنافسية العالمي يكشف اهمية الابتكار وقوة البيئات المؤسسية في تعزيز تنافسية الدول"، 2013-2014.
- 6- البنك الدولي للإنشاء والتعمير، "تقرير ممارسة أنشطة الأعمال"، 2009.
- 7- البنك الدولي، "تقرير ممارسة أنشطة الأعمال في العالم العربي"، 2010.
- 8- شعيب شونف، "الممارسة المحاسبية في الشركات متعددة الجنسيات والتوحيد المحاسبي العالمي"، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 2006-2007.

المراجع باللغة الأجنبية:

- 1- Nicolas Pologeorgis, "The impact of combining the U.S. GAAP and IFRS", article is available online: www.investopedia.com/articles/economics/12/impact-gaap-ifs-convergence.asp#ixzz408Lkbz1L.
- 2- World Bank Group, "Doing Business Equal Opportunity for all", 2017, published in www.doingbusiness.org.

مواقع الإنترنت:

- 1- www.weforum.org/gcr.
- 2- www.heritage.org/index/country/algeria.
- 3- www.transparency.org.
- 4- www.doingbusiness.org.